التأسيس للحرية في مفهوم التنمية الإنسانية

- بناء القدرات لتوسيع الخيارات -

د/ زدام يوسف - جامعة باتنة1-
أ/ زنينة أسماء - جامعة باتنة1-

الملخص:

تمثل الدراسة توجها نقاشيا في العلاقة بين التنمية والحرية، وتمحورت حول إشكالية مأسسة التحرر من خلال مسار توسيع الخيارات الإنسانية في المجتمع بالاعتماد على بناء القدرات البشرية، وذلك ضمن التوجه التنموي الحقوقي الشامل للتنمية الإنسانية. فالدراسة اعتبرت بناء القدرات الإنسانية آلية حقوقية يوفرها المجتمع للمواطن تسمح له بالتحرر من الفقر(الحاجة) فيساهم في تحرره من الخوف بمختلف تجلياته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وذلك بالنظر لتأثير بناء القدرات على مستويات الانخراط السياسي والمدني وكذا تعزيز إمكانيات الانعتاق من نفوذ البنى التقليدية والمورث الثقافي (نقصد بالموروث في هذا السياق الموروث السلبي الذي يتسبب في الحد من حريات الفرد الاجتماعية ويوجهها سياسيا)، ما يعزز إمكانيات تحسين بيئة التفاعل السياسي من خلال خلق مؤسسات تعبر عن الانتماء الطوعي.

يستند منطق التحليل إلى طبيعة القيم السائدة في المجتمعات التي تعاني مستويات متدنية من الرفاه الاجتماعي (التركيز يكون على التعليم، الصحة والمعرفة باعتبارها روافد بناء القدرات البشرية)، والعكس بالعكس بالنسبة للمجتمعات التي يتمتع مواطنوها بمستويات مرتفعة من الرفاه الاجتماعي؛ إذ تسود القيم الحياتية في الحالة الأولى بينما تسود قيم التعبير عن ذات كمنظومة قيم تحررية ومؤسسات معبرة عنها.

توصلت الدراسة إلى أن التغير في طبيعة القيم ليس مرتبطا بحتمية التنمية والديمقراطية، ولكنها تعبر عن عملية بناء تتغير أثناءها مكانة المواطن في الحياة العامة من مستفيد من منظومة حقوق أساسية، إلى مستفيد من منظومة حقوق تشاركية تعكس حريته من الخوف بتوظيف مؤسسات طوعية وآليات مواطنية. تؤثر المنظمات والآليات المستحدثة والمعززة بالمشاركة السياسية والمدنية في مضمون وعمليات

رسم وتنفيذ السياسات العامة وعلى طبيعة القيم السائدة، فتعبر عن مأسسة للحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتؤثر في ذات الوقت في سياسات وعمليات التحرر من الحاجة. لتجتمع بذلك الحرية من الخوف والحرية من الحاجة كمفهومين حقوقيين ضمن عملية وحال وديناميكية التنمية الإنسانية.

كلمات مفتاحيه: التحرر من الحاجة، التحرر من الخوف، الفقر، المشاركة، القيم الحياتية، قيم التعبير عن الذات.

Abstract:

This study represents a discussion tendency on the relationship between development and freedom. It is about the problem of freedom institualization through the path of the human options expansion in the society, depending on the human capacities building within the holistic rights evolution orientation of the human development. The study considers the human capacities building as a human rights mechanism provided for the citizen by the society to allow him being released from poverty (need), so that it liberates him from the different social, political economic and cultural manifestations of fear, in view of the effect of capacities building on the levels of the political and civic affiliation, as well as the reinforcement of the emancipation possibilities from the traditional structures' influence and the cultural heritage (we mean, in this context, the negative heritage that causes the limitation of the individual social liberties and politically orients them), what strengthens the possibilities of improving the political reaction environment through the creation of organizations expressing the voluntary affiliation.

The analysis logic is based on the nature of values dominating the societies suffering from low levels of social welfare (focus is on education, health and knowledge, since they are considered as resources of the human capacities building), and vice versa for the societies whose citizens benefice from high welfare levels; life values are dominant in the first case, while self-expression values dominate as system of liberation values and organizations expressing them.

This study finds that the change in the values' nature is not connected to the development and democracy determinism, but it expresses a building process during which the citizen's position in the public life varies from a beneficiary from a basic rights system to a beneficiary from a common rights system reflecting his freedom from fear using voluntary organisations and civic mechanisms. New organizations and mechanisms strengthened by the political and civic participation affect the content and operations of the general policies drafting and execution as well as the nature of the dominant values; so they express an institualization of the political, economic, social and cultural liberties and affect, in the same time, the policies and operations of freedom from need, combining , thus, the freedom from fear and the freedom from need as two human rights notions within the process, the state and the dynamism of the human development.

Key-words: freedom from need, freedom from fear, poverty, participation, life values, self-expression values.

مقدمة:

تتعدد مضامين مفهوم الحرية باختلاف سياقات الفعل والإحجام، وقد يتوارد مضامين الإذعان والعقاب والجزاء كدلالات مباشرة وغير مباشرة لذات السياق. لكن المتفق عليه في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية وحتى بعض الأدبيات السياسية هو التركيز على الآخر كسبب لتحجيم حدود الحرية ورسم فضاءاتها وتحديد آلياتها.

تختلف أدبيات التنمية الإنسانية[1] في السبب وطبيعة مخرجات التفاعل وحدود وفضاءات النقاش؛ إذ اعتبرت أن مضمون الحرية يتجاوز الحريات كمتغير تابع، وطرحته باعتباره علاقة سببية بين متغيرين تابع وآخر مستقل، إضافة إلى الطابع الحقوقي لها. برز هذا التوجه بالاعتماد على كتابات أمارتيا صن Amartya Kumar Sen، الذي اعتبر أن التنمية هي حرية وحق جوهري في الخيارات، وتكرس في تقارير التنمية الإنسانية العربية وتقارير التنمية البشرية في العالم منذ العام 1994. تتمحور فرضية هذه التقارير على أن سؤال الحرية يستند إلى مقومات سياقية يتم توفيرها مجتمعيا واستغلالها في بعض الحالات اختياريا خاصة في الدول التي تعاني حالات من اللاعدالة التوزيعية، تتمثل في التعليم، الصحة، المعرفة. ويعبر توظيفها في مرحلة ثانية باعتبارها آليات لتوسيع الخيارات عن تجاوز للعقبات الذاتية في المواطن (التعليم والصحة باعتبارهما عاملين مهمين للقضاء على مسببات التهميش والهشاشة الفئوية) والمجتمعية في الثقافة (التعليم باعتباره أساس منطقيا لامتلاك القدرة على اكتساب مهارات ومعارف وقدرات على تكوين رأي لا يتوافق بالضرورة ورأي الجماعة المتمثلة في البنية التقليدية باختلاف تمثلاتها)، والمؤسسية في الإدارة والسياسة (المطالبة بالحقوق وترقيتها، والمشاركة في تسيير الشأن العام من خلال الاختيار من بين البدائل المطروحة على الأقل).

بهذا المنطلق يعبر مفهوم الحرية عن نسق يتجاوز الآخر كواضع لسقف النقاش ومحدد لآليات التفاعل، كما يتجاوز المضامين الضيقة للحرية باعتبارها قضايا شخصية أو دينية أو فئوية مرتبطة بالأنا والآخر؛ فمفهوم التنمية الإنسانية

القائم على بناء القدرات وتوسيع الخيارات يخص المجتمع بكل فئاته وهياكله وتوجهاته، وينطلق من حق الإنسان/المواطن باعتباره عضوا في ذات المجتمع.

الإشكالية:

إذا ما تتبعنا المسار الزمني لتفعيل المضمون الموسع للحرية، نجد- مبدئيا- بأن بناء القدرات القائم على التعليم والصحة والمعرفة هي المرحلة المؤسِسة لإمكانية توسيع الخيارات الإنسانية، يتوافق ذلك ومفهوم التنمية باعتبارها تحررا من الجوع، وتحررا من الخوف. تجسد العبارة بشقيها توجها من التوجهات التنظيرية للعلاقة بين الديمقراطية والتنمية، كما تعبر عن حدود الحرية وعلاقتها بالديمقراطية، حقوق الإنسان، الحرية الاقتصادية. لكن قد يفترض توجه آخر بأن التجليات التنموية في بعض المجتمعات لا تتوافق واستباق التحرر من الجوع على التحرر من الخوف، بعبارة أخرى توسيع الخيارات أساس لتوفير المقومات المجتمعية لبناء القدرات البشرية.

في كلتا الحالتين انتقل النقاش- وفق المضمون المشار إليه أعلاه- إلى أسبقية حرية (تجاوز الذات) مقارنة بحرية أخرى (المشاركة في رسم الخيارات المجتمعية ولو بالاختيار بين البدائل المتاحة)، كما كرس المفهوم للمضامين الحقوقية للتمتع بالتفاعل، لذلك فالبحث يتجاوز الأسبقية ليناقش مفهوم الحرية باعتبارها سببا ونتيجة في سياق مجتمعي ومؤسسي، وذلك من خلال الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يسمح التوظيف العادل لآليات بناء القدرات البشرية بالانتقال بمفهوم الحرية من طابعه القيمي إلى طابع مجتمعي-مؤسسي؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الآليات التفسيرية لتأثير بناء القدرات الإنسانية على مضامين التقييد في الحياة اليومية للأفراد؟
- ما هي مستويات التحليل في تطور القناعات التحررية الفردية إلى سلوك مجتمعي –مؤسسي؟
- ما هي التجليات المجتمعية - المؤسسية للحرية بذات المضامين؟

الفرضية:

لمناقشة الإشكالية، يسعى البحث لتبني أو تفنيد الفرضية التالية:

يسمح التوظيف العادل لآليات بناء القدرات البشرية بمَأْسَسَة الحريات الفردية والجماعية وفق منطق حقوقي.

وتندرج ضمنها الافتراضات الجزئية التالية:

- يعتبر التعليم والصحة وتوسيع المعارف مداخل تسمح للفرد/المواطن تكوين توجهات شخصية حول القضايا العامة تتجاوز الجهل بها، وتتجاوز التوجهات النمطية في المجتمع.
- ينتقل تأثير الحريات الفردية إلى قناعات مرتبطة بالقضايا القابلة للنقاش وآليات مناقشتها وعلاجها.
- تمثل آليات المشاركة السياسية، الأحزاب، جمعيات المجتمع المدني، نزاهة الانتخابات... تجليات مؤسسية ومجتمعية للتحرر من الخوف.

قضايا البحث:

من خلال ما سبق، يتضمن البحث قراءة في المضامين التحررية لبناء القدرات البشرية (التعليم والصحة والمعرفة)، أي تقديم إجابات عن التحرر من ماذا، التحرر بماذا؟ إضافة إلى إبراز التجليات المجتمعية لذلك من خلال توضيح أثر التعليم والصحة في تجاوز البُنى والقيم التقليدية (الأسرة، القبيلة، الطائفة..).نحاول كذلك تقديم مبررات التوافق بين نمط القيم السائدة لدى الأفراد ومستويات بناء القدرات البشرية، ليمتد البحث إلى مسببات تغير القيم المجتمعية ومؤسساتها التقليدية من خلال توضيح صيرورة الحريات الفردية إلى حرية مجتمعية.

لتعزيز التوجه في مناقشة الإشكالية، سيتم توظيف حالات للمقارنة بين مؤشرات الصحة والتعليم من جهة، والممارسات السياسية (بالمفهوم الواسع للسياسات العامة) من جهة ثانية.

منهج البحث:

بحكم طبيعة الإشكالية المراد مناقشتها، تعتمد الدراسة على الاقتراب النسقي الذي بالرغم من بساطته فهو يقدم نموذجا لدراسة كل حالات الفعل ورد الفعل في مختلف المجالات. يفيدنا في الدراسة على اعتبار التفاعل بين مختلف الفواعل المجتمعية الرسمية وغير الرسمية وكذا حالات البناء والتغذية الرجعية. إضافة إلى التنمية الإنسانية باعتبارها نظرية ونموذج تنموي تستند إلى ثنائية بناء القدرات وفق العدالة التوزيعية أولا، وتوسيع الخيارات بما يسمح بالمشاركة في تسيير الشأن العام، كما استخدمت الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss كأداة لعرض الجدول الوارد في الورقة البحثية.

أولا: المضامين التحررية لبناء القدرات البشرية :[2] تثير أدبيات التنمية إشكالية العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والتنمية، فبعضها يبدأ من العامل الثانى ليصل إلى الأول وبعضها الآخر يعتبر الديمقراطية آلية للتشاور تسمح ببناء نظام تفاعلى مفضى للتنمية. لكن الأكيد أن لا الديمقراطية مطلقة دون تنمية ولا التنمية مطلقة دون ديمقراطية. وفي كل الأحوال تندر دراسات للعلاقة بين الحرية والتنمية، وندرتها إما بسبب تضييق مفهوم الحرية ليكون مرادفا للديمقراطية، أو بسبب لا منطقيتها لأن قياس الحرية من قياس التنمية وقياس التنمية من قياس الحرية.

ببساطة الشرح، أدى تطور مفهوم التنمية إلى تطور في مضمون النقاش الجدلي؛ لأن التنمية لم تعد تلك الأرقام المعبرة عن الناتج الوطني الإجمالي، وحجم الاستيراد والتصدير ووضعية ميزان المدفوعات، بل هي بالإضافة إلى ما سبق أرقام تدل على وضعية الإنسان في تلك الدولة، أي مستوى التمكين الحقوقي في الخدمات الصحية ونسبة التغطية التعليمية وقدرة النفاذ إلى الخدمات العامة والقدرة على التأثير في تسيير الشأن العام. هذا بالضبط ما يُقصد به "التنمية الانسانية"[3] الذي طرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجعل من المفهوم عنوانا لأول تقرير عن التنمية الإنسانية في الوطن العربي تبناه برنامج الأمم المتحدة عام 2002؛ إذ يرى نادر فرجاني محرر التقرير أن نقطة الانطلاق في

مفهوم التنمية الإنسانية هو أن الرفاه الإنساني في التنمية لا يقف عند المعايير الاقتصادية الضيقة، أو حتى عند التنعم المادي، أو إشباع الحاجات الأساسية وما شابه، ولكنه يمتد إلى الأمور المعنوية التي تؤكد سمو الإنسانية مثل التمتع بالمعرفة، بالحرية واحترام وتحقيق الذات[4].

فمفهوم التنمية الإنسانية يعتبر النمو الاقتصادي وسيلة لتحقيق غايات إتاحة الفرص والتمكين وتوظيف مخرجاتها (التمكين وإتاحة الفرص) في تفعيل مشاركة الناس في تسيير شأنهم. بهذا المعنى نستطيع الفصل بين صناعة الخيارات وتفعيلها، وهما مرحلتان يُفترض أن تكونا متتابعتان وليستا متلازمتان، لأنه ينطوي على دلالات تعزيز الخيارات الإنسانية من خلال إتاحة الفرص والتمكين، وتفعيل مشاركة الناس في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم. كما أن ذات المفهوم باستناده إلى "الأحقيات" فإنه يعتبر بناء القدرات صناعة للخيارات[5] وتفعيلها هي حقوق، وهي في نفس الوقت حرية من الحاجة (الفقر) ومن نواتجها (عدم القدرة على الاستفادة من خدمات التعليم، الصحة، والمعرفة). أما تفعيل الخيارات فهي حرية من الخوف ونواتجه (الخوف على السلامة الشخصية، الخوف من إبداء الرأي بحرية، الخوف من إظهار الاختلاف...). وبالتالي فالحق في التعليم، الحق في الشغل، الحق في الصحة، الحق في المعرفة.... هي آليات للحرية من الحاجة (الفقر)، كما أن الحرية في التجمهر، الحرية في التعبير عن الرأي، الحرية في الانتماء للأحزاب والجمعيات وتأسيسها وحرية الصحافة هي آليات للحرية من الخوف تعززها وتفعلها نواتج صناعة الخيارات.

يتوافق ذلك إلى حد بعيد ومفهوم الحرية الذي طرحه أمارتيا صن A.Sen، وورد قبل ذلك بقرون في القرآن الكريم؛ إذ ورد في سورة قريش: " **لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ، إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (2) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ (4)** "[6] وفي تفسيرها تعجبٌ من قريش لعدم عبوديتها لله بالرغم من الرزق والأمن؛ إذ ورد في مضمون الحرية لامارتيا صن بأنها تحرر من الحاجة وتحرر من الخوف.

في هذا الجزء من الورقة البحثية سأركز على بناء القدرات البشرية كمدخل للتحرر من الحاجة، من خلال تأثير التعليم، الصحة، المعرفة في بناء قدرات الناس، وهي مؤشرات لقياس التنمية الإنسانية المتضمنة في باب بناء القدرات بطريقة مباشرة.

التعليم: نصت دساتير الدول والإعلان العالمى لحقوق الإنسان في المادة 26 على الحق في التعلم ومجانيته وإلزاميته في مرحلته الأساسية على الأقل، وكذلك العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(7)، . ويعتبر التعليم فضاء لبناء القدرات (بمختلف تجليات القدرات العلمية، الاجتماعية، التواصلية، المهنية) وتجديد المهارات، كما لا يمكن إغفال دوره في غرس قيم العيش المشترك والمواطنة والانتماء وتأهيل الفرد لممارسة ذلك.

في دراسة لـ Mehtap Akguç حول تأثير مستوى التعليم على الدخل، توصل إلى أن مدة ونوعية التعليم لها تأثير مباشر على مستوى دخل الفرد(8)، ويتوافق ذلك مع إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للطفولة مفادها أن سنة واحدة إضافية من ارتياد المدرسة تزيد من دخل الفرد بما يقارب عشرة بالمئة. كما أظهرت الدراسات أن الأشخاص الأفضل تعليماً يحظون بفرص أكبر لإيجاد وظائف ويعتبرون أكثر إنتاجاً من الناحية الاقتصادية. ربما لا تحتاج هذه الإحصاءات للبرهنة لأن أثر التعليم واضح في توسيع خيارات الأفراد للوظائف؛ فلا يمكن تصور فرد بمستوى تعليم ابتدائي يتولى منصب مدير مؤسسة عمومية، كما لا يمكن تصور فرد بمستوى تعليم متواضع يتولى منصبا يتطلب مهارات خاصة. وفي كل الأحوال تفترض المناصب الأرقى امتيازات مادية ومعنوية أرقى تؤثر في مستوى المعيشة وتؤثر بدوره في التعليم ونوعيته.

الصحة: يمس الحق في الصحة مختلف جوانب صحة الفرد التطبيبية والعلاجية والتوعوية(9). وقد ينظر للصحة باعتبارها متغيرا مستقلا مؤثرا في التعليم والشغل خاصة لدى الفئات المهمشة، كما يمكن اعتبارها متغيرا تابعا للوضع الاجتماعى (الفقر) والتعليمى؛ فسوء صحة الفرد تمنعه من التعليم الجيد وتفرض تكاليف إضافية على الأسرة وتؤثر بذلك على باقى أعضاءها من حيث فرص الاستفادة من خدمات تعليمية وصحية ومعرفية مقبولة، كما أن الوضع الصحى يؤثر على فرص كسب الدخل والعمل بفعالية. يشتد الوضع سوءا لدى الأسر الفقيرة.

إن مؤشرات احتمال العيش عند الولادة، معدلات الوفاة عند الولادة، ووفيات الأمهات عند الولادة، نسب الإعاقة لدى الأطفال، النمو الجسدي، التدخين، انتشار الأمراض الحديثة، لا يمكن أن لا تتوافق والفقر والدليل هو

ظهور مصطلح في الأدبيات الصحية هو "أمراض الفقر". لذلك تفترض منظومة حقوق الإنسان حماية الصحة من خلال توفير المتطلبات الضرورية [10] وهي في مجملها واجبات حكومية بطريقة أو بأخرى (حسب الفلسفة التسييرية للدولة).

المعرفة: ما يؤكد أهمية مؤشر المعرفة هو أنه أصبح العنصر الأساسي للإنتاج، والمحدد الرئيسي للإنتاجية ورأس المال البشري. على هذا الأساس فإن قلة المعرفة وركود تطورها يحكمان على البلدان التي تعانيها بضعف القدرة الإنتاجية وتضاؤل فرص التنمية. حتى أن فجوة المعرفة وليست فجوة الدخل أصبحت المحدد الرئيسي لمقدرات الأمم.

يرتبط مفهوم المعرفة بحركية المعلومات ومستوى استخدام تقنيات الاتصال، ما يعني أنها تتأثر بالنفاذ لشبكة الكهرباء والهاتف والانترنيت، وامتلاك تجهيزاتها.[11] يفترض استخدامها توفرها مبدئيا كتجهيزات عمومية، وأهلية استخدامها بمستوى تعليمي مقبول. بالمقابل تسمح ببناء فعال للقدرات البشرية وتفتح خيارات تفوق الحدود الوطنية.

إن التطرق للتعليم والصحة باعتبارهما واجبات حكومية لا تمس مجانيتها بالضرورة لكن تمس بالضرورة فعاليتها ونوعيتها ومضمونها، وتصب كلها في بناء رأسمال البشري للمجتمع الذي اختلفت مضامينه باختلاف مضامين التنمية ذاتها، فراس المال البشري الذي أقره شولتز schultz وبيكر becker [12] في ستينات القرن الماضي توافق في المضمون الاقتصادي للتنمية السائد آنذاك والذي يعتبر بأن الاستثمار في التعليم والتدريب لا يمكن إلا أن تزيد من مهارات وقدرات المعنيين[13] وتخدم المنظمة والإنتاجية. بينما استندت أفكار بورديو Bourdieu وكولمان Colman وبوتنام Putnam إلى مصطلح رأس المال الاجتماعي بالرغم من منظوراتها المختلفة (طبقي، اقتصادي/اجتماعي، قيمي/نفسي على التوالي) [14] وعكست تطورات مفاهيم التنمية والديمقراطية والمجتمع المدني.

بانتقالنا من مفهوم رأس المال البشري إلى رأس المال الاجتماعي فإننا ننتقل من مستوى مؤسسي/اقتصادي إلى مستوى اجتماعي/سياسي. وإن كانت

الأفكار لا تفند بعضها فإنها تستند إلى استعارة لمصطلح رأس المال، فتعتبر أن الأفراد والروابط قد تكون مفيدة، كأي شكل من أشكال رأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه إضافة إلى أن مصطلح رأس المال يفترض وجود تراكم مرتبط بالقيم والعلاقات.أما عن العائد فيفترض رأس المال الاجتماعي، جماعة تحاول أن تستغل ميزة الاجتماع لتحقيق آليات وطرق ومستويات أحسن في الحياة، في حين يكون عائد المؤسسة الربحية والتنافسية. ويتعزز العائد في كلتا الحالتين بضمانات العدالة بين الموظفين/المواطنين.

يشير مفهوم العدالة بين المواطنين في أبسط معانيه إلى تكافؤ الفرص، أي توفير المناخ الذي يسمح بأن يكون لدى كل مواطن وكل فئة الفرص نفسها المتاحة للآخرين، وبذلك يشعر كل مواطن بأنه يحصل على نصيبه العادل من السلع والخدمات، وكذلك حقه في الوظيفة العامة وفي تقرير المجتمع الذي يعيش فيه.[15] تهدف الدولة من خلال إجراءات العدالة التوزيعية إلى تصحيح الآثار السلبية لتَركُّز القوة بمختلف أوجهها بإجراءات نهائية أو وسيطة كالمساواة في الفرص، التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي، الجيلنة، وتستند إلى مفهوم محوري في أدبيات الدولة والمجتمع وهو المواطنة. قد يسمح البعد السياسي للمواطنة –المشاركة- بالتمتع وتفعيل الحقوق، لكن هناك من يعتبر بأن الضغط المجتمعي الفعال يستلزم الانتفاع من "حقوق مفتاحية"[16] .

فالعدالة التوزيعية تستهدف معالجة حالات التمييز التي تعاني منها الفئات الهشة في المجتمع كالمرأة، الأقليات، الفقراء، لأنه من المستبعد أن تعاني فئات أخرى من نقص الموارد وقلة الحيلة في التوظيف والتطبيب والتعليم، في حين يتضاعف التهميش بتضاعف مسبباته (المرأة الفقيرة أشد تهميشا من المرأة الميسورة، والمرأة الفقيرة التي تعاني إعاقة جسدية تعاني أكثر من سابقاتها..). وهذا يعيدنا إلى المربع الأول للتنمية الإنسانية وهو تحرير الأفراد/المواطنين من وضع أولي تؤدي استمراريته إلى استمرارية الحرمان من حقوق أخرى كممارسة بتأثير.

إذن، فبناء القدرات البشرية كجزء من مفهوم التنمية الإنسانية هي عملية استثمار في الأفراد/المواطنين خاصة الفئات التي تعاني الحاجة. وتستند إلى

فلسفة المساواة المواطنية، وتتجسد في إجراءات العدالة التوزيعية الهادفة لتغطية فجوات الفقر. وبالتالي يظهر المنطق اللاتمييزي القائم على الأحقيات والمحدد لمنطق التمكين المفضي للتحرر من الحاجة. تفترض عملية بناء القدرات التأثير في المواطن من حيث القيم والمواقف والانخراط.

ثانيا: بناء القدرات الفردية لتوسيع الخيارات الفردية: يفترض وضع اللاحرية تقيدا لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية؛ فالوضع الذي تعيشه المرأة في بعض المناطق من البلدان العربية وغير العربية مثلا ويحرمها من التعليم المتقدم يحرمها بطريقة آلية من تولى المناصب العامة والقيادية والتوظيف، ويحرمها كذلك من الوعي والقدرة على المشاركة في تسيير الشأن العام. بذات الآلية يحرم الفرد من الأسرة الفقيرة من التعليم الجيد لأن الأهل ليس بمقدورهم تحمل تكاليف، وبالتالى يحرم من التعليم الذي يؤهله لمناصب قيادية، وبالتالى لتحسين وضعه الاجتماعي. وتخلق حالات الحرمان من التطبيب الجيد والتوعية به والوقاية من الأمراض حالات حرمان من الاستفادة من حقوق أخرى، كالحق في التعليم والحق في التوظيف.

يُظهر هذا الوضع مفهوم "تساند الحقوق" وهو ينافي ما هو متعارف عليه حول "عدم تجزئة الحقوق" ولو في جانب منه، فالحرمان يؤدي إلى الحرمان والقيد يخلق قيودا،لأن الواقع يفرض أن عدم التمكين من حق التعليم يؤدي بآلية مباشرة أو غير مباشرة وفي الزمن المنظور أو غير المنظور إلى عدم التمكين من حقوق أخرى خاصة الاجتماعية والثقافية والسياسية أو على الأقل الانخراط في مفهوم التمكين غير المؤثر والمشاركة غير الفعالة. يثير كل من Inglehart–Welzel[17] مفهوم القيم الحياتية، وهي منظومة قيم تجعل المطالب المجتمعية تتركز حول الجوانب الاجتماعية للتنمية دون غيرها، فيصبح التعليم والصحة والشغل والطرقات العامة وشبكة الاتصالات وشبكة المواصلات وغيرها هي صلب موضوع التفاعل السياسي بغض النظر عن آليات التسيير والمكانة الفعلية لمختلف الفواعل والفئات. بهذه الطريقة يتشكل نمط من ثقافة يرسم حدودا لفضاءات وجوهر الصراع وسقفا للمطالب. وبالتالي فسيطرة القيم الحياتية مع مفهوم تساند الحقوق يجعلنا في ما يسمى بـ "إعادة إنتاج القيم" والمعاناة من الحاجة.

يقوم مفهوم بناء القدرات البشرية على تعزيز المبادرة في توسيع الخيارات، ما يستبعد جزئيا المؤسسات الرسمية كمؤثر مباشر. ويكون من خلال توفير القاعدة المنطقية لإعادة النظر في القضايا العامة ومكانة وأدوار الفواعل الرسمية وغير الرسمية، تتجاوز في بعض الأحيان المترسخ في الثقافة العامة للمجتمع وأطره التقليدية للتفكير. وبالتالي يتوجه الأفراد والمجتمع إلى التعبير عن ذواتهم ويسعون لتغيير الأطر التقليدية باستخدام آليات التعبير عن الذات.

يجبرنا مفهوم القيم التحررية أو قيم التعبير عن الذات إلى إعادة النظر في ثنائية (أصحاب الحقوق- حملة الواجب)، كعلاقة بين النظام السياسي ومخرجاته (تجليات السياسة العامة الموضوعية والإجرائية) والمجتمع (خاصة الفئات المهمشة منه)، لأن بناء القدرات البشرية يفترض أن يحمل أصحاب الحقوق واجب إعادة النظر في وضعهم الأصلي، من خلال المشاركة الفعلية وتوظيف مبدأ "تساند الحقوق" بمفهومه الإيجابي. ففي مقابل القيم الحياتية تتجسد قيم التعبير عن الذات في منظومة ثقافية تفترض تخطي مستويات معينة من التنمية بمضامين الرفاه وبيئة تتضمن التجلي الفعلي للحريات كالأنشطة الاحتجاجية المدنية، التسامح اتجاه الآخر، التأكيد على الرضى على المستوى المعيشي، الثقة المتبادلة. لذلك فهي التي تعطي الأولوية لحرية الفرد على الخضوع للجماعة، الاختلاف البشري على التطابق الجماعي، وتتقاطع مع المقاربة المجتمعية في تركيزها على القيم المدنية.

للربط بين طبيعة القيم السائدة ومستوى التعليم والصحة والدخل ممثلا في مقياس التنمية البشرية نستخدم تقرير التنمية البشرية للعام 2014 والخريطة الثقافية (بتصرف)[18].

الشكل رقم 01: الخريطة الثقافية المنجزة وفق المسح العالمي السادس للقيم (2014-2010).

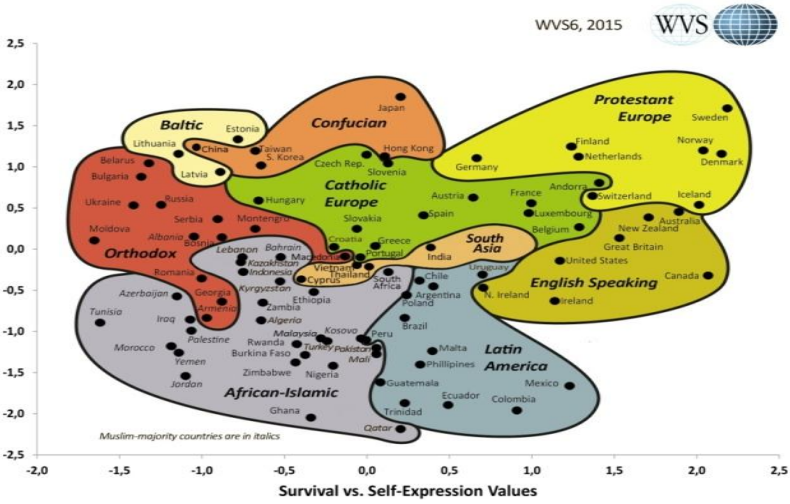

المصدر: الموقع الرسمي للمسح العالمي للقيم، Inglehart–Welzel , Cultural Map

http://www.worldvaluessurvey.org/WVSContents.jsp

يكمن الهدف من إبراز مقياس التنمية البشرية في استعراض نشاطات بناء القدرات البشرية الموضحة سالفا خاصة التعليم والصحة وكذا استكشاف علاقتها بنمط القيم السائدة في المجتمع على سبيل الاختبار (يبرز **الجدول رقم 01** أمثلة عن دول مرتبة في الفئة الأولى لمقياس التنمية البشرية وأخرى بمتربة في فئة الدول ذات مستوى التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة).

من خلال الخريطة الثقافية نلاحظ أن الدول التى في المجال 00 إلى 2.5 من القيم الحياتية في مجملها دول يتمتع مواطنوها من مستويات مرتفعة جدا/مرتفعة من التنمية البشرية، في حين يعانى مواطنو معظم الدول في المجال 00 إلى - 2.5 من مستويات متوسطة/ منخفضة من التنمية البشرية، نتأكد من ذلك من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم 01 : العلاقة بين الترتيب في مقياس التنمية البشرية والتموضع في طيف الخريطة الثقافية.

الترتيب في تقرير التنمية البشرية 2014	الدولة	العمر المتوقع عند الولادة	متوسط سنوات الدراسة	نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي بالدولار	مقياس القيم الحياتية /قيم التعبير عن الذات (19)
01	النرويج	81.5	12.06	63909	أكبر من 2
02	استراليا	82.5	12.08	41524	حوالي 1.9
03	سويسرا	82.6	12.20	53762	حوالي 1.4
04	هولندا	81.0	11.9	42397	حوالي 1.4
05	و.م.أ	78.9	12.9	52308	حوالي 1.2
120	العراق	69.4	5.6	14007	حوالي - 1.1
146	باكستان	66.6	4.7	4652	حوالي 0.1
154	اليمن	63.1	2.5	3945	حوالي - 1.1
176	مالي	55.0	2.0	1499	حوالي 0.1
181	بوركينافاسو	56.3	1.3	1602	حوالي - 04.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، (نيويورك: مطبوعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014)، ص 158- 161.

- Inglehart–Welzel , Cultural Map, op.cit.

من خلال الشكل رقم 01 والجدول رقم 01 يتضح أن الدول التي تتمتع بمستويات مرتفعة جدا من التنمية البشرية، يتمتع مواطنوها كذلك بانتشار واسع لقيم التعبير عن الذات، والعكس بالعكس إذ تنتشر القيم الحياتية في الدول التي تعرف مستويات أقل فأقل من التنمية البشرية. أود الإشارة إلى أن تعمد إبراز مؤشر متوسط العمر للإشارة إلى الصحة كرافد من روافد بناء القدرات البشرية، ومؤشر متوسط سنوات الدراسة للإشارة إلى التعليم ونفس الشيء بالنسبة للنصيب من الدخل القومي الإجمالي.

طبيعي أن يكون للفرد/المواطن أولويات، فلا يمكن الحديث على التعبير عن الذات كقيم تحررية في مجتمع يعاني أزمة أمنية حادة كالعراق فالحق في الحياة هو حق مؤسس لكل الحقوق مثلا. كما أن الطرح الذي قدمه كل Inglehart وWelzel تتوافق ونظرية الحاجات الإنسانية[20] لعالم النفس الأمريكي ابراهام ماسلو H. Maslow Braham التي رتبت الحاجات الإنسانية بداية من الحاجات الفيزيولوجية إلى حاجات تحقيق الذات في أعلى هرم الحاجيات، وفق منطق تتابعي يستند لإشباع حاجة لطلب حاجة أخرى، كما تتوافق ونظرة مؤشر الرفاه العالمي[21].

فإذا نقلنا تطبيق نظرية الحاجات الإنسانية من ميدان علم النفس إلى علم الاجتماع السياسي ووسعنا دائرة الإسقاط من الفرد إلى المجتمع، نجد أن الحاجات المادية تمثل حقوقا أساسية، وحاجات الأمان تمثل حقوق العمل بمختلف مظاهرها والمحسنة لظروف العيش، أما حاجات القبول الاجتماعي فهي انتقال من الحاجات الذاتية إلى العلاقات ضمن الجماعات وتعبر عنها منظومة الحق في الخصوصية الثقافية، ويعبر مؤشر الثقة Trust Index في حاجات الاحترام والتقدير، أما تقبل الحقائق والابتكار فهو إطار عام لإمكانية إعادة النظر في تسيير الشأن العام، من خلال قدرة الجماعات على تقبل حقائق قد تكون مناقضة للقيم المعهودة، وقد أشرنا في السابق أن القيم التحررية أو قيم التعبير عن الذات هي قيم قد تكسر أغلال التطابق المجتمعي المفروضة من طرف البني السائدة أو/و البنى التقليدية في المجتمع.

بالرغم من الانتقادات التي وجهت لنظرية الحاجات الإنسانية في حقلها النفسي، والفجوات التي قد تعتريها في حقل علم الاجتماع السياسي، إلا أن المتفق عليه أن منظومة الحقوق التي تنطوي عليها تمثل إطارا للتفاعل في المجتمع، لكن يكون التفاعل مثمرا إذا ما تم مراعاة بناء العنصر البشري. فبناء القناعات يجعل المجتمعات في حل عن التغييرات المبنية على لحظات تاريخية ويسير التحولات بثبات، لأن التغييرات اللحظية برغم ايجابياتها ومستويات طموحها فإن نجاحها مرهون بجهد

استثنائي كذلك، وهو ما قد لا يتوافر في بعض الحالات. وبهذا فوجهة نظري ربما تخالف نظرية بنية الفرصة السياسية(22).

يمكن الاستفادة كذلك من خريطة مؤشر الرفاه للمقارنة بين مستويات الازدهار، المكافحة من أجله والمعاناة من اللارفاه، من خلال مقارنتها بالخريطة الثقافية لانجلهرت وويلزل والترتيب في مؤشر التنمية البشرية.

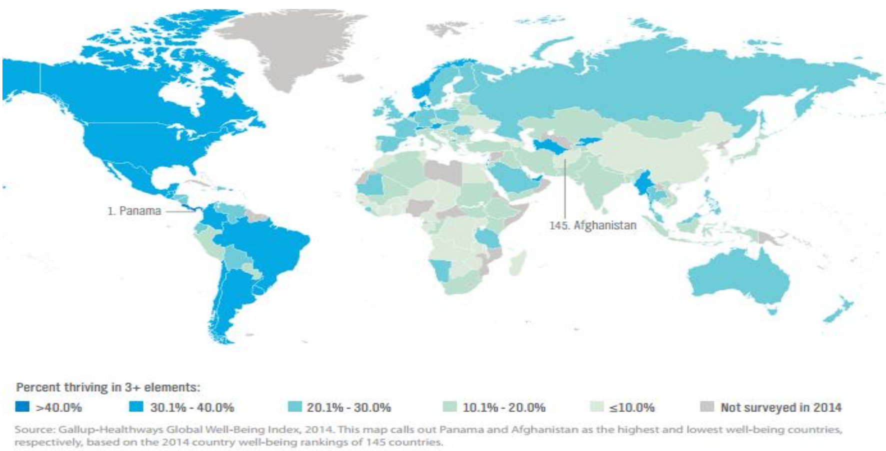

الشكل رقم 02: خريطة مؤشر الرفاه العالمي

المصدر: **Gallup , Healthways, state of global well-being 2014.p04**
http://info.healthways.com/hubfs/Well-Being_Index/2014_Data/Gallup-Healthways_State_of_Global_Well-Being_2014_Country_Rankings.pdf

تحيلنا المقارنة إلى توافق إلى حد بعيد بين طبيعة القيم السائدة ومستوى الرفاه في المجتمع، فالمجتمعات التي تعاني من اللارفاه تسود فيها القيم الحياتية، أما المجتمعات التي يتمتع بها المواطنون بالرفاه فإن القيم السائدة هي قيم التعبير عن الذات. دون أن ننفي بعض الحالات التي تكسر القاعدة وذلك لأن عوامل التفسير لا يمكن الإلمام بها بشكل مطلق.

أما التوافق بين خريطة الرفاه والترتيب في مؤشر التنمية البشرية فأراه يرجع لطبيعة المؤشرات القياسية المستخدمة، لأن استخدام مؤشرات قياس متشابهة يؤدي إلى نتائج متشابهة، ما يعني أن المقارنة بينهما هو مقارنة بين متشابهين.

إذن، فبناء القدرات البشرية يخلق قاعدة منطقية لبروز قيم تحررية، وضعف بناءها يجعل مضمون التفاعل السياسي لا يتجاوز القيم المادية في المجتمع وتحكمه القيم الحياتية. وبالتالي فإن بناء القدرات بوابة مواطنة فاعلة، ومنفذ لنقاش جاد حول حق المبادرة وحق الفعل؛ لأن بناء القدرات البشرية تنقل الفعل إلى الفرد/المواطن من خلال جعله يتجاوز المطالب المتعلقة بالحياة اليومية إلى المطالب التسييرية عموما، ومكانة الفاعلين خصوصا، وهذا ما سنوضحه في الجزء التالي.

ثالثا: التنمية الإنسانية.. الخيارات الفردية لخدمة الخيارات المجتمعية: يمتد مفهوم توسيع الخيارات في هذا الجزء إلى السياسات العامة وقدرة المواطنين على التأثير في تسيير الشأن العام من خلال توظيف الآليات التي تتيحها، ما يعنى تركيزنا على المبادرة المواطنية في السلوك السياسى. كما نفترض مستويات عليا لبناء القدرات البشرية. لنكون بذلك في إطار التعريف المقدم للتنمية الإنسانية من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائى باعتبارها "تنمية الناس، ومن أجل الناس، ومن قبل الناس"[23] وهى عبارة تتوافق إلى حد بعيد للتعريف المتداول للديمقراطية (ليس أكاديميا بالضرورة، لكنه يقدم صورة عامة لطريقة الحكم) بأنها حكم الشعب، بالشعب، وللشعب.

إن منطلقات التنمية- كما يؤكد محبوب الحق[24]- ترفض الفكرة القائلة "بأن الفقر يمكن مهاجمته بطريق غير مباشر عن طريق النمو التي تتساقط رذاذا على الجماهير[بل] ينبغي أن تقوم على المقدمة المنطقية القائلة بأن الفقر يجب مهاجمته بطريق مباشر. والمنطلقات للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن ينظر إليها على أنها هجوم انتقائي على أكثر أشكال الفقر سوءا"[25]. يسمح هذا بتحليل مسؤوليات مختلف الفاعلين؛ فالتركيز على تحديد مسؤولية الإخفاقات داخل النظام، يوسع نطاق تفعيل الحقوق من جهة، ويفسح مجال مطالب المجتمع بتفعيلها، وبالتالي نقل الفرد/ المواطن من كونه

سلبيا اتجاه رسم السياسات وتفعيل الحقوق فيما وصفته الأدبيات بالاكتفاء بحقوق حريات، حقوق حمايات، حقوق ديون، إلى كونه إيجابيا بعلاقة تشاركية. ويتفق ذلك مع ما ورد في إعلان الحق في التنمية[26] المرتكز على الحق في المشاركة في سياسات ومسلسل التنمية، والحق في التمتع بكافة الحقوق في سياسات ومسلسل التنمية[27]

إذن، لم يعد من الممكن ربط التنمية بالمؤشرات الاقتصادية فقط، ولم يعد منطقيا الفصل الجامد بين أصحاب الحقوق وحملة الواجب، كما لم يعد ممكنا ربط الحرية بمجالها السياسي، والأمن بمجاله الضيق المرتبط بالسلامة الجسدية. لأن كل هذه القضايا تخص الإنسان وتعتبره محورها وتقدم له إطارا تنمويا مستندا معياريا إلى حقوق الإنسان العالمية (تقدم رؤية لما تسعى التنمية لتحقيقه - الحرية، الرفاه، الكرامة-)، و عمليا لترقية وحماية هذه الحقوق (تقدم منظومة آليات للتخطيط والتنفيذ ورصد وتقييم أنشطة التنمية الإنسانية).[28]

يقودنا هذا التوجه الشمولي للتنمية الإنسانية إلى الشطر الثاني لمفهوم الحرية الوارد سابقا وهو الحرية من الخوف، وقد نستطيع الربط بين الخوف ومفهوم الأمن الإنساني –باعتباره الأمن مضاد لمصطلح الخوف- لكن ذلك حسب رأيي قد يعيدنا مرة أخرى للحديث عن التحرر من الحاجة من خلال بناء القدرات[29]. لذا فالشق الثاني يفترض أن يركز على بيئة سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية يستطيع فيها المواطن التعبير عن توجهاته دون أن يتأثر بتهديد سياسي(الاستبعاد من المشهد السياسي، الاعتقال، الاختفاء القصري، التشويه..)، اقتصادي (الاحتكار، خلق العراقيل الإنتاجية والتجارية..)، اجتماعي (الاستبعاد المجتمعي بسبب الجنس أو الرأي أو بسبب رفض ضغوط التطابق المجتمعي..) وثقافي(الاحتقار بسبب النسب القبلي أو الطائفي أو المذهبي أو اللغوي..). ونكون بصدد مفهوم المواطنة الذي يفترض وحدة الانتماء والولاء، وترسخ المساواة أمام القانون والعدالة التوزيعية كمبدأي تعامل، وهذا لا ينفي أن الحرية ليست ديمقراطية وأنه لا يمكن حصر مفهوم الحرية في جانبها السياسي. لأن المواطنة مفهوم يتضمن أبعادا اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية كذلك[30].

فالفكرة الحاسمة في توسيع الخيارات والمواطنة هو البعد التشاركي؛ لأن التركيز على الخيارات يُحَمل الأفراد/المواطنين مسؤولية التأثير على القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم، وهو ما ذهب إليه أمارتيا صن A. Sen الذي اعتبر أن "التنمية ليست اكتساب المزيد من السلع والخدمات، بل تعزيز حرية أن تختار". لكن يجب التأكيد أن المواطنة ليست انتخابات دورية وجنسية وانتماء فقط، إن المواطنة قبل ذلك هي قناعات راسخة بالمساواة أمام القانون قولا وسلوكا، فرديا وجماعيا، رسميا وغير رسمي، وقيم ولاء ونمط تفكير يتولى ترتيب الأولويات ويفرق بين الصحيح والخطأ في السلوك المجتمعي والسياسي.

تتكرس عملية توسيع الخيارات مجتمعيا بقدرات بشرية لدى الأفراد تعزز قدرتهم على استخدام مواردهم لتحقيق أهدافهم، وتتضمن توجهات، مهارات ومعارف ناتجة عن الاحتكاك والخبرات، وبالتالي فهي تعبر في النهاية عن القدرة على التفاعل المنتج مع الآخر، من أفراد ومؤسسات. من جهة أخرى تنتج عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية زيادة في الثروة المنتجة، الرفاه المادي، التعليم، الاتصالات، زيادة العمر المتوقع عند الولادة ما يؤدي إلى توسع الأسواق، تقليص نفوذ شبكات التنشئة الاجتماعية، توسيع العلاقات والتفاعلات بين الشبكات الأفقية، التي تميل إلى تحويل نمط العلاقة من علاقة سلطوية إلى علاقة مساومة مرتبطة بتحرير المواطنين من جمود العلاقات المُقيدة للاعتماد الذاتي لدى الأفراد. يؤدي هذا الوضع إلى تغير قيمي يضمن ثقافة مدنية وقيما تحررية.

من وجهة نظر نفسية، يرى علماء النفس أن الجانب المفتاحي في بناء القدرات البشرية هو إدراك الإنسان/الفرد/المواطن لحدود قوته باعتبارها أداة وموردا في نفس الوقت. ينظر إلى القوة في هذا الصدد بطريقتين؛ وسيلة للهيمنة باستخدام الموارد المتاحة، ووسيلة للتعاون باستغلال قدرات الآخرين ومهارات التعاون والاحتكاك. تُمكن بناء قدرات الفرد معرفة حدود التأثير في المجموعة، وقدرة تأثير المجموعات في النظام عموما.

فالبحث في حدود مسؤولية وإمكانية التأثير على القرارات والعمليات هي بذاتها عملية بحث في قدرة الفرد من خلال سلوكه السياسي على تجاوز أنماط

غير مرغوبة من القيود، وأن أهم القيود التي تواجه المواطنين حاليا هي قيد ذاتي المنبع متأثر برواسب التفاعل وهو الثقة في الأفراد والمؤسسات. لكن كيف لنا أن نعتبر اللاثقة قيدا والثقة حرية؟ إذا ربطنا التفاعل بالثقة، نجد أنها تتجلى في ثقة المواطن في المؤسسات والجماعات وتتغذى بمعرفة أدوار وحقوق وواجبات كل أطراف العملية السياسية (بالمفهوم العام للسياسة العامة)، فيكون السلوك مستندا إلى منظومة معرفية وقانونية ومؤسسية واضحة الأدوار والحقوق. مثال ذلك العلاقة بين مستوى الثقة في البنية القضائية ومستوى الحريات الاقتصادية، إذ لا عجب أن تتفق أدبيات الاقتصاد على ضرورة الجمع بين المنظومة القضائية الكفؤة والنزيهة، حرية تداول المعلومة والمنظومة البنكية من أجل إحداث نقلة في التنمية الاقتصادية، فالثقة في مؤسسة من المؤسسات دفعت الحرية في شقها الاقتصادي. نفس الأمر إذا ما ربطنا بين الثقة في المجالس التشريعية والإقبال الانتخابي، فالثقة في المؤسسة التشريعية تدفع لممارسة الحرية السياسية ممثلة هنا في الانتخاب ولعب دور المواطن المشارك. وقد نميز بين المشاركة الشكلية المرتبطة بالغنيمة والمشاركة الفعلية المرتبطة بالثقة في الدور الذي يجب أن يتولاه المجلس التشريعي في صون وترقية الحريات. كما أن الثقة في مؤسسات الدولة تجعل تداول المعلومة (حرية الرأي والتعبير/ الحق في المعلومة) ممارسة لحرية ومفضية لحريات ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية. وفي كل الحالات السابقة وغيرها يعتبر سياق بناء القدرات (خاصة التعليم في هذه الحالة) عاملا حاسما في فهم مضمون العملية السياسية (بالمفهوم العام للسياسة العامة) وحدود ومكانة المؤسسات والأفراد فيها.

يمتد تأثير الثقة إلى التحرر من الخوف من الغير (الأفراد والجماعات)، فـ"التوقعات ذات الطبيعة القياسية التي يتحلى بها الأفراد في أي علاقة بالنسبة إلى سلوك الآخرين... تعطي العلاقة شكلا مضمونا"(31)، أما الشكل غير المضمون فيجعل العلاقة سطحية البنية وفاشلة في المضي للنتائج المرجوة، ولا نغفل دور سيادة القانون كعامل حاسم في توقعات العلاقة. لذلك تفيدنا دراسة

العلاقة بين الأفراد كعامل تأثير في الانخراط في منظمات المجتمع المدني. وينطبق الحكم كذلك على الأحزاب السياسية ومستويات الثقة فيها.

أما عن تأثير الثقة بين الجماعات (ثقافية، طائفي، دينية، مذهبية، لغوية...) فهو ضمن الجماعة وبين الجماعات وفي المجتمع لأن التهديد وجودي في بعض الأحيان، لذلك فاللاثقة تؤدي إلى الحرمان من الحريات السياسية بفعالية (المحاصصة الطائفية، الديمقراطية التوافقية، نظام الكوطا ...). وقد تؤدي في بعض الأحيان إلى تقاسم مناطق النفوذ وقطاعاته (القطاعات الاقتصادية) وهو ما يعتبر تقييدا لحريات فئات أخرى في المجتمع، ومثال ذلك تقاسم القبائل في بعض الدول لقطاعات النشاط الاقتصادي[32]. وأبعد من ذلك قد تتوافر ظروف الاقتتال والعنف المادي.

على الصعيد الاجتماعي يكون التحرر من البنى التقليدية ومن نمط تفكير الجماعة الذي ليس صحيحا بالضرورة، ويكون ممكنا بتأثير محددين مهمين هما الغنيمة التي يغنمها الفرد بولائه وعضويته، ومستوى التعليم الذي يجعله يعيد النظر في العلاقات ضمن وبين الجماعات خاصة إذا توافق ذلك وتغيير بيئة الفرد الأصلية (الريف والبادية مثلا). يحضر بهذا الصدد مفهوم محمد عابد الجابري للغنيمة إذ يرى بأن القبيلة تتمركز حول مفهوم الغنيمة، وهو ما يتحصل عليه أفراد القبيلة مقابل الولاء والتضامن الضمني وكذا العضوية "الجبرية"[33]، وتحمل الجبرية مضامين اللاتحرر. إن تبرأ قبيلة أو طائفة أو مذهب أو شيوخ ديانة ما من شخص معين هي أوضح مظاهر الاستبعاد والعنف الرمزي، لكن تأثيره سيكون أقل وطأة لدى الفرد المتعلم والشخص الذي يقتات من غير غنيمة الجماعة التقليدية.

من التجليات الأخرى للاحرية الاجتماعية مكانة المرأة[34] في بعض المجتمعات ولا أخص بالذكر المجتمع العربي؛ فبالرغم من المكانة التي بلغتها المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية وغيرها إلا أن النقاش لم ينته بعد حول مكانتها. لكن الأكيد أن وضع المرأة المتعلمة في مجال الأعمال وفرص الترقي ليس نفسه وضع المرأة غير المتعلمة، والزوجة الموظفة ليست بذات القدرة على التأثير في تسيير الشأن الأسري مقارنة بالزوجة

غير العاملة. وفي كل الأحوال القبول المجتمعي بذلك مرتبط بالتخلي على نمط التفكير التقليدي بالتعليم.

فكل التهديدات (السياسية، المدنية، الاقتصادية، الاجتماعية) والمقترنة بالخوف من الاستبعاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي لا يجد له بيئة ومبررا في المجتمعات التي تؤمن بالمواطنة كقيمة تحررية من تهديدات المؤسسات الفاسدة والجماعات. لأن المواطنة تفترض التعامل مع المواطن كعضو في مجتمع وليس باعتباره عضوا في جماعة فرعية، بغض النظر عن جنسه أو مكانته الاجتماعية أو نسبه (وبالتالي تفقد القبيلة الغنيمة كعامل ضغط)، كما تفترض أن يكون المواطن عضوا في جماعة ينشئها بالتعاون مع غيره وفق مبدأ الثقة (منظمات المجتمع المدني)، ويكون نظام التعامل محكوما بمنظومة مؤسسات حامية ومراقَبة وضامنة لمستويات متكافئة للتمكين الحقوقي وفق مبدأ التمكين بالإنصاف الممتد من بناء القدرات إلى توسيع خيارات الفرد والجماعة.

إذن، يتجلى توسيع خيارات المجتمع بهذا المنظور في المواطنة الفعالة المستندة إلى تعزيز علاقة المواطن بالمركز من خلال العدالة التوزيعية، وتعزيز توجهاته السياسية من خلال الفعالية الداخلية والخارجية (المعرفة والانخراط السياسي)، وقدرته بالتالي على التأثير في مضمون السياسات العامة ومنفذيها (الحكومات والإدارات العامة) بالاستناد إلى مؤسسات ضامنة حامية مراقَبة.

الخاتمة

يستند مفهوم التنمية الإنسانية إلى منظور أساسي مفاده أن للإنسان حق أصيل في العيش الكريم ماديا ومعنويا، جسدا وروحا. ويتفرع عن هذا المنطق نتيجتان هامتان هما: أن التنمية الإنسانية ترفض أي شكل من أشكال التمييز بين البشر سواء من ناحية الجنس، اللون، العقيدة، المستوى المادي...، أما النتيجة الثانية فهي أن مفهوم الرفاه الإنساني لا يقتصر على التمتع المادي وإنما يتسع للجوانب المعنوية. كما تتمحور على محورين هما بناء القدرات البشرية الممكنة للتوصل إلى الرفاه الإنساني، ثم التوظيف الكفء لهذه القدرات في شتى مجالات النشاط الإنساني.

فالعلاقة تبدأ بالتطبيب والتعليم والمعرفة دون تمييز لأي سبب، ثم توسيع لخيارات التوظيف والمشاركة في تسيير الشأن المحلي والوطني، وهي عملية بناء مواطن بين فرد ومجتمعه/دولته. فبناء القدرات يجب النظر إليها كواجب مجتمعي يحرر الفرد من جهله ومرضه ومن بيئته التقليدية وتمنحه قدرة تحسين مستواه الاجتماعي والمادي ووضعه كمهمش. كما يجب النظر إلى المشاركة كواجب مواطني يتحمله المواطن اتجاه مجتمعه، فيساهم في تحسين البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يجسد شعورا من ضغوط الولاء والتطابق غير المرغوبة. وبالتالي يكون المجتمع والمواطن على القدر نفسه من المسؤولية، ويكون للفرد حق من مجتمع ويكون للمجتمع حق من أفراده.

تتجسد مسؤولية المجتمع ومؤسساته في التمكين بالإنصاف، وتتمثل مسؤولية الفرد في توظيف قدراته لتخطي العقبات الذاتية والمؤسسية والتقليدية للتفاعل مع غيره. ويكون التفاعل فرديا من خلال الفعالية الداخلية والخارجية أو جماعيا من خلال سلوكيات ومؤسسات هادفة وطوعية الانتماء قائمة على الثقة وتستند إلى المعرفة الواسعة لأدوار المؤسسات وحدود تفاعلها وفعاليتها.

إن منطق التنمية الإنسانية بهذا التسلسل منطق شامل لا يسعى إلى مؤسسات من منظورها البنيوي فقط، ولا يسعى كذلك إلى مقدرات بشرية فقط، بل يسعى

للجمع بين مؤسسات وخيارات، فيكون للمجتمع حظوظ الترقي من خلال التحسين المتواصل لبيئة المواطن. ومن جهة أخرى تعتبر كل الحقوق تجسيدا لحرية من جانب ما فالتعليم حرية من الجهل والفقر، والمشاركة السياسية حرية سياسية، والنشاط الاقتصادي حرية اقتصادية، والخصوصية الثقافية حرية ثقافية. واجتماع كل الحقوق –الحريات- لا يكون إلا ضمن فضاء انتماء دولاتي.

في الأخير أقول ما يقول الأستاذ خليفة الكواري "عندما يكون الإنسان مهمشا، فلا ينتظر منه أن يكون له دور فعال في التنمية الفعلية، إذ لابد أن يكون الإنسان مشاركا منتجا، ولن يكون ذلك دون إتاحة الفرص لانطلاق قدراته وتأهيله التأهيل النوعي الجيد لاكتشاف المعرفة والمهارة وزيادة رصيده منهما في إطار المواصلة المعرفية والمهارة المتطورة، ولا بد في كل الأحوال، من أن يتوافر لديه ما فوق الحد الأدنى من حقوق المواطنة متواكبة مع واجباتها" .

الهوامش:

(1) قد يتوارد في الورقة مصطلح التنمية البشرية كذلك ... بفرق البعض بين التنمية الإنسانية والتنمية البشرية، شخصيا لا أرى فرقا، ودليل ذلك صدور تقارير التنمية الإنسانية العربية والبشرية العالمية متوافقة في المضمون. واستخدامي لمصطلح التنمية الإنسانية نابع من كون التقارير الصادرة عن المكتب العربي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تصدر بذات المصطلح.

(2) يقصد ببناء القدرات البشرية حزمة الخدمات التي توفرها الدولة وفق فلسفتها التسييرية (عمومية أو خاصة) الهادفة إلى تطوير قدرات الفرد العلمية والمعرفية والصحية المفضية لتهيئته كعضو فعال في المجتمع.

(3) ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية في صفحته 13 بأن التنمية الإنسانية ".... ببساطة بأنها عملية لتوسيع الخيارات، ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة، بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي، وبعضها ثقافي، وحيث أن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية، فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان. والتنمية الإنسانية عملية ومحصلة في الوقت ذاته، فهي تهتم بالعملية التي يجري من خلالها، وتركز على النتائج التي تم تعزيزها".

(4) أنظر الحوار الكامل الذي أجراه نادر فرجاني (محرر تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002) في قناة الجزيرة من خلال الموقع التالي: http://www.bintjbeil.com/articles/ar/020807_ahdr2002.html

(5) يعود مصطلح الخيارات للاقتصادي الهندي أمارتيا صن أطلقه في الثمانينات، ويتضمن مصطلح "الأحقيات" الذي يعبر عن الحق البشري الجوهري في هذه الخيارات.

(6) القرآن الكريم، سورة قريش.

(7) لمعلومات أكثر، أنظر: **"الإعلان العليم لحقوق الإنسان"، 2015/10/25**، على الرابط التالي: http://www.un.org/ar/documents/udhr

وكذا المادتين 13 و14 من **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**.

(8) لمعلومات أكثر أنظر،

-Mehtap Akguç, "**The Effects of Different Stages of Education on Income across Countries",** (Toulouse : School of Economics, 2010). 28/10/2015 http://iredu.u-bourgogne.fr/images/stories/Documents/Textes_seminaires_iredu/sem090310.pdf.

(9) لمعلومات أكثر أنظر: المفوضية السامية لحقوق الإنسان، **الجوانب الأساسية للحق في الصحة**، 2015/10/24، على الرابط :

http://www.ohchr.org/AR/Issues/ESCR/Pages/Health.aspx

(10) منظمة الصحة العالمية، **حقوق الإنسان والصحة**، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، العدد5، (القاهرة: مطبوعات منظمة الصحة العالمية-المكتب الإقليمي للشرق الأوسط-، 2010)، ص 08.

(11) اعتبرها معهد الكويت للأبحاث العلمية مؤشرات لمجتمع المعلومات. لمعلومات أكثر أنظر: غازي الصوراني، **"تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة"**، المستقبل العربي، العدد303 (ماي2004).

(12) لمعلومات اكثر انظر كتاب شولتز Investment in Human Capital و كتاب بيكر The Human Capital.

(13) - Olivier Bertrand, **education and work**,(unesco : pais, april 1994), p02.

(14) بالإضافة إلى إسهامات فوكوياما ووثائق البنك الدولي، ركز **بورديو** على المنظور الطبقي للقوة والهيمنة، والتي يتم استخدامها من قبل الجهات الفاعلة للحفاظ ولتعزيز مكانتهم وسلطتهم داخل المجتمع. في حين ركز **كولمان** على نظرية الخيار العقلاني الاقتصادية القائمة على العلاقات في البني الاجتماعية. أما بوتنام فركز على تعميم القيم المدنية المبنية وفق انخراط في النشاطات المشتركة.

(15) تربط الأدبيات بين إجراءات العدالة التوزيعية والمنظومة القيمية المهيمنة في المجتمعات، فيركز المفهوم الإسلامي على مسايرة الأهداف الإنتاجية للأهداف الاجتماعية مع حفظ الكرامة الإنسانية، ويسخر لذلك آليات إجبارية كالزكاة، وآليات اختيارية كالصدقة. ويمثل مفهوم معالجة إخفاقات السوق أهم مفهوم في العدالة التوزيعية في الفكر الرأسمالي، في حين يتداخل مفهومي المساواة والعدالة التوزيعية في الفكر الاقتصادي الاشتراكي. وتجتمع الأدبيات على إجراءات لتحقيقها كعدم التمييز بين المواطنين وإزالة كل ما يؤدى إليه من عوامل. توفير الفرص وتمكين الأفراد من الاستفادة منها ومن التنافس على قدم المساواة. إصلاح هيكل الأجور والدخول. توزيع الدخول (توزيع الأعباء الضريبية. الدعم السلعي، التحويلات، دعم الخدمات العامة، الحق في الضمان الاجتماعي) .

(16)- RICHID Bellamy, **Citizenship a very short introduction, (** New York: oxford university press, 2008), p88.

(17) فرق انجلهرت وويلزل بين القيم الحياتية وقيم التعبير عن الذات، وربطاها بالتنمية الإنسانية ، لمعلومات أكثر أنظر:

- Ronald Inglehart, Christian Welzel, **Modernization, Cultural Change, And Democracy :The Human Development Sequence**,(Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

(18) تم استظهار الجزء الذي يخدم غايات البحث فقط دون الإخلال بمضمونها. يمكن الإطلاع على الخريطة في موقع المسح القيمي للقيم على الرابط التالي:

http://www.worldvaluessurvey.org/WVSContents.jsp

[19] المقياس كما هو موضح في الشكل رقم 01 يتراوح بين 2.5 و -2.5. تمثل القيم من 0 إلى 2.5 قيم التعبير عن الذات، في حين تعبر القيم من 0 إلى -2.5 قيم القيم الحياتية.

[20]هي نظرية نفسية وضعها العالم أبراهام ماسلو، وتناقش هذه النظرية ترتيب حاجات الإنسان المرتبة كما يلي: حاجات مادية(الأكل، الماء، الهواء..)، حاجات الأمان (السلامة الجسدية، الأمن الوظيفي، الأمن الصحي ..)، حاجات القبول الاجتماعي (الصداقة، العلاقات الأسرية..)، حاجات الاحترام والتقدير (تقدير الذات، الثقة، احترام الآخرين..) وحاجات تحقيق الذات (الابتكار وتقبل الحقائق...). يرى صاحب النظرية أن الانتقال من حاجة إلى حاجة يكون بعد الإشباع وفق الترتيب المذكور. لمعلومات أكثر أنظر :

-محمد إسماعيل بلال، **السلوك التنظيمي بين النظرية والتطبيق**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005).

[21] يتضمن مؤشر الرفاه العالمي خمسة عناصر وهي: عنصر مرتبط بوجود هدف في الحياة، عنصر اجتماعي، عنصر مالي، عنصر اقتصادي وعنصر فيزيولوجي. يتم قياسها وفق ثلاث مستويات وهي: مزدهر، يكافح، يعاني. لمعلومات أكثر أنظر: -Gallup , Healthways, **state of global well-being 2014**. 20/10/2015

http://www.healthwaysaustralia.com.au/pdf/Gallup_Healthways_State_of_Global_Well-Being_Report.pdf

[22] يعرف الباحث في علم الاجتماع السياسي محمود صلاح عبد الحفيظ بنية الفرصة السياسية بأنها "وبشكل عام... تتمثل في قدرة الحركة الاجتماعية على تعبئة مواردها واستغلال إمكانياتها من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي، وذلك من خلال استغلال الظروف المجتمعية التي توفر في لحظة ما فرصة كبيرة للتغيير، وبالتالي تتمكن الحركة من استغلال هذه الفرصة، من أجل تحقيق مطالب الحركة والدفاع عن مصالح أعضائها، الأمر يمكنها من خلق فرص سياسية أخرى غير تلك التي استغلتها. لمعلومات أكثر، أنظر : محمود صلاح عبد الحفيظ الهر، **الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية**. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد27 (صيف 2010).

[23] تشمل تنمية الناس بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية، ويعني القول"التنمية من أجل الناس" أن مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس، والقول " التنمية من قبل الناس" يعني تمكينهم من المشاركة بفعالية في التأثير على العمليات التي تشكل حياتهم. لمعلومات أكثر أنظر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002**، (الأردن : إيقون للخدمات المطبعية، 2002)، ص14.

[24] عالم اقتصاد باكستاني، هدفت دراساته إلى تغيير محور اهتمام اقتصاديات التنمية. أسهم بشكل كبير في إنشاء مؤشر التنمية البشرية الصادر من الأمم المتحدة.

[25] مجيد مسعود، **التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير 1984)، ص40.

[26] عبد العزيز النويضي، **الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان والشعوب**، (الدار البيضاء: ورقة مقدمة لأعمال الندوة العربية حول تفعيل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 17/16 يوليو 2003)، ص07.

[27] ورد في المادة 02 من الحق في التنمية ما يلي:

1. الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه.
2. يتحمل جميع البشر مسؤولية عن التنمية، فرديا وجماعيا، آخذين في الاعتبار ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم، فضلا عن واجباتهم تجاه المجتمع الذي يمكنه وحده أن يكفل تحقيق الإنسان لذاته بحرية وبصورة تامة، ولذلك ينبغي لهم تعزيز وحماية نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مناسب للتنمية.

3. من حق الدول ومن واجبها وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

لمعلومات أكثر أنظر: **إعلان الحق في التنمية**، 2015/10/15 ، على الرابط

https://www1.umn.edu/humanrts/arab/b075.html

(28) Office Of The U.N High Commissioner For Human Rights, **Frequently Asked Questions On human Rights –Based Approach To Development Cooperation**. (New York : U.N, 2006), p07

(29) إذ ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 بأن أمن الإنسان هو "تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدة زمنيا، وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته" ما يعني أنه يتضمن آليات بناء القدرات وكذا توسيع الخيارات وتؤثر في طبيعة القيم الحياتية والتحررية. أنظر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009**، (بيروت: شركة كركي للنشر، 2009)، ص02.

(30) تعتبر دراسات T.H Marshal من بين أبرز الدراسات التي تناولت مفهوم المواطنة الشامل وأبرزت أسسه ومضامينه ومخرجاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . لمعلومات أكثر أنظر:

-Richid Bellamy, **Citizenship a very short introduction**, (New York: Oxford University Press, 2008).

(31) محمد فايز عبداسعيد، **قضايا علم السياسة العام**، ط2 (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر ، 1986)، ص128.

(32) مثل هذه الحالة كان في ليبيا قبل انهيار نظام القذافي، إذ يظهر تقاسم القبائل للمناصب والقطاعات الاقتصادية. لمعلومات أكثر أنظر : منصورية مخفي، **نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية**، (قطر: ورقة مقدمة لمركز الجزيرة للدراسات، مارس 2011)، ويمكن متابعته كذلك من خلال الموقع التالي:

http://www.yemeress.com/aladhwaa/2511

(33) محمد عابد الجابري، **فكر بن خلدون، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994). ص 172-176.

(34) تفاجأت مؤخرا (سبتمبر 2015) بقرار تبنته الجمعية العامة يجيز تعيين امرأة على رأس الأمانة العامة للأمم المتحدة، إذ كان قبل هذا لا يحق لها ذلك، هذا بالرغم من كل جهود المساواة التي تخوضها الأمم المتحدة منذ نشأتها.